الافضلات والزيدون الافضلون والافاضل وعند
الاخفش الفضلي والهندان الفضليان والهندات
الفضليات والفضل ومضافا لمعرفة فوجهان اي
المطابقة اجراءله مجرى المعرف بال نحو اكابر مجرميها
وعدمها وهو الغالب اجراءله مجرى المجرد نحو و
لتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل افعل لغير
تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج
اعدلا بني مروان اي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل
غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك
خلافا للمبرد وفي هذه الحالة واللتين قبلها لا يستغني
بمن واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف
ولا ينصب المفعول معه ولا له ولا المطلق ولا النفي
به على الاصح مطلقا اي سواء كان ظاهرا ام غيره
بل يصل اليه باللام كزيد وعي للعلم وابذ لك
للمعروف او بالباء كخالد اعرف بالنحو واجهل بالـ
لفقه فان كان فعله يتعدي لاثنين نصبت الآخر
بفعل مقدر كزيد اكسى الفقراء الثياب اي يكسو
الثياب واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله
المص في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم
ان اول بما لا تفضيل فيه جاز قال الدماميني
وهذا

وهذا الراي حسن فينصب حينئذ التاويل كما انه
يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر
على طريقة واحدة وكما انه اذا صح حلول الفعل
محله رفع الظاهر فقد استبان لك ما في الشرح
من حكاية الاجماع على منع عمل فيه منظور فيه
ويرفع الضمير المستتر في كل لغة ولا يرفع في الغالب
اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس فعلا
بمعناه الا في مسئلة الكحل فانه يرفع ذلك اجماعا
لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها ان
يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفي او شبهه
ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وافردت
بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين
اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال و
قد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الظاهر
نحو من كحل عيني زيدا ومحله من عين زيدا وذي
المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب في التنزيل
ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدا او افعل خبره
للا يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي وقد يرفع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)